



المركز الإحصائي  
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية  
GCC-STAT



ملخص إحصائي حول

# التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وجمهورية سنغافورة

بيانات عام 2015م



العدد 9

أكتوبر 2017م

# حقائق وأرقام: مؤشرات التبادل التجاري لدول مجلس التعاون وجمهورية سنغافورة، 2015م

إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع جمهورية سنغافورة لعام 2015م، مقارنة بـ 45.2 مليار دولار أمريكي في العام 2014م ونسبة انخفاض بلغت 37.2%.	<b>28.4</b> مليار دولار أمريكي
قيمة الفائض في الميزان التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع جمهورية سنغافورة لعام 2015م، مقابل فائض 36.9 مليار دولار أمريكي في العام 2014م، أي بنسبة انخفاض بلغت 42.5%.	<b>21.2</b> مليار دولار أمريكي
نسبة التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع جمهورية سنغافورة من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون مع الأسواق العالمية خلال العام 2015م، مقابل ما نسبته 3.4% في العام 2014م.	<b>2.8%</b> الأهمية النسبية
إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة لعام 2015م مقابل 41.0 مليار دولار أمريكي في العام 2014م، بنسبة انخفاض قدرها 39.6%.	<b>24.8</b> مليار دولار أمريكي
إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من جمهورية سنغافورة في العام 2015م مقابل 4.2 مليار دولار أمريكي خلال العام 2014م، بنسبة انخفاض قدرها 13.8%، ومثلت هذه الواردات السلعية بالنسبة إلى إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية ما نسبته 0.8% خلال العام 2015م.	<b>3.6</b> مليار دولار أمريكي
نسبة صادرات دول مجلس التعاون من النفط إلى جمهورية سنغافورة من إجمالي الصادرات السلعية في العام 2015م، وبلغت قيمة الصادرات النفطية في تلك الفترة نحو 19.0 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بـ 34.8 مليار دولار أمريكي لعام 2014م، وهذه القيمة تكون قيمة الصادرات النفطية الوطنية قد انخفضت بنسبة مقدارها 45.5%.	<b>76.5%</b>
نسبة صادرات دول مجلس التعاون السلعية وطنية المنشأ غير النفطية إلى جمهورية سنغافورة من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة في العام 2015م، وبلغت قيمتها نحو 4.9 مليار دولار أمريكي في العام 2015م، مقارنةً بـ 5.1 مليار دولار أمريكي لعام 2014م، مسجلة انخفاضاً بلغ 3.1% مقارنة مع العام 2014م.	<b>19.8%</b>
قيمة السلع المعاد تصديرها من دول مجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة في العام 2015م، مقارنةً بـ 1.1 مليار دولار أمريكي لعام 2014م، وهذه القيمة تكون قيمة السلع المعاد تصديرها قد انخفضت بنسبة مقدارها 20.7% خلال نفس فترة المقارنة.	<b>905.9</b> مليون دولار أمريكي

حصّة دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من الصادرات السلعية النفطية الخليجية إلى جمهورية سنغافورة في العام 2015م.	<b>%65.5</b>
نسبة الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة من الوقود والزيوت المعدنية خلال العام 2015م وبما قيمته 19.0 مليار دولار أمريكي.	<b>%76.7</b>
لدول مجلس التعاون من الأسماك تسجل قفزة ملحوظة بمعدل نمو قدره 461.4% إلى جمهورية سنغافورة لتصل إلى 8.6 مليون دولار أمريكي في العام 2015م، مقابل 1.5 مليون دولار أمريكي خلال العام 2014م، وهو ما يعطي مؤشراً حول توجه الاستهلاك العام لهذه المكونات السلعية الرئيسية.	<b>الصادرات</b>

**يهدف** هذا الموجز الإحصائي لتقديم ملخص حول اتجاهات ومؤشرات التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون وجمهورية سنغافورة، ومعرفة أهم السلع المصدرة والمستوردة، بهدف خدمة متخذي القرارات ورسمي السياسات الاقتصادية والتجارية والجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير التبادل التجاري مع جمهورية سنغافورة.

# القسم الأول: مؤشرات مختارة، حول مجلس التعاون وجمهورية سنغافورة، 2015م

## 1. مؤشرات الجغرافيا والسكان:

المؤشر	مجلس التعاون <sup>(1)</sup>	جمهورية سنغافورة <sup>(2)</sup>
السكان (مليون نسمة)	51.1	5.5
الزيادة السكانية (%)	2.5	1.2
المساحة (كم <sup>2</sup> )	2,410,747	719.1
الكثافة السكانية (شخص لكل كيلومتر مربع)	21.2	7,697.0

## 2. مؤشرات الاقتصاد الكلي:

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	1,391.4	391.3
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	15.3-	2.0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)	26.8	69.3
التضخم (%)	1.7	0.5-

\*التضخم في مجلس التعاون لا يشمل مجموعة السكن.

## 3. مؤشرات التجارة الخارجية:



## 4. مؤشرات الإنفتاح الاقتصادي وأهم الشركاء التجاريين:

المؤشر	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)		أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين (%)	
	مجلس التعاون <sup>(1)</sup>	جمهورية سنغافورة <sup>(2)</sup>	مجلس التعاون <sup>(1)</sup>	جمهورية سنغافورة <sup>(2)</sup>
الواردات من السلع والخدمات	54.7	152.0	1-الصين (12.8%)	1-الصين (13.7%)
الصادرات من السلع والخدمات	56.7	177.9	1-الهند (8.6%)	1-الصين (14.4%)

المصدر:

1. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: <https://gccstat.org/ar>

2. الموقع الرسمي لإحصاءات سنغافورة: <http://www.singstat.gov.sg/>

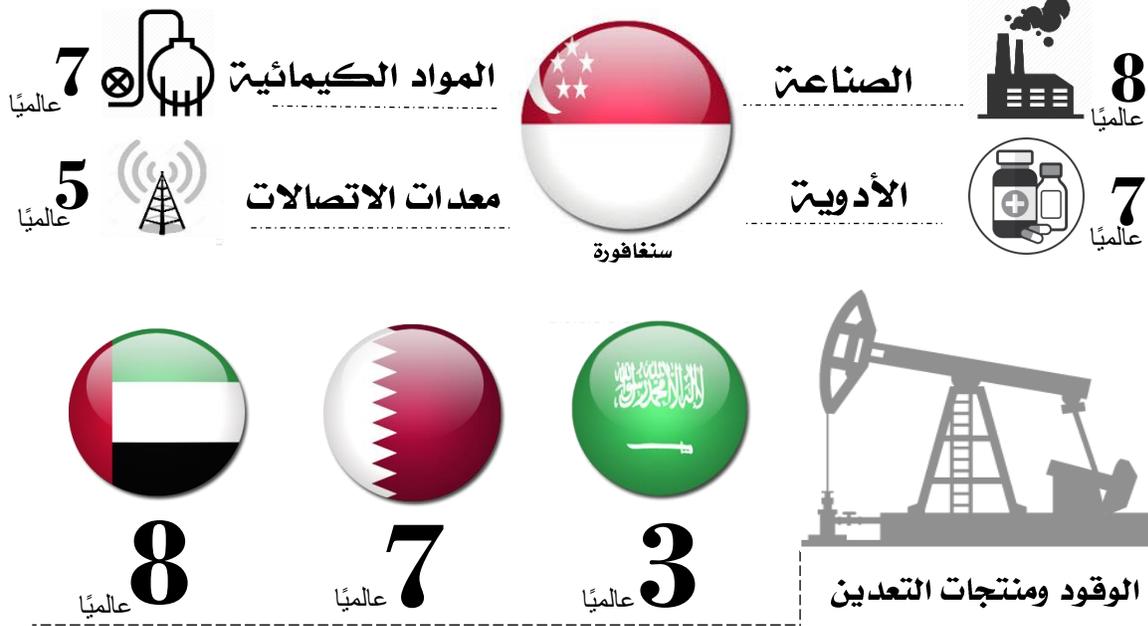
3. البنك الدولي: <http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&country=SGP>

## 5. أكبر المصدرين والمستوردين في بضائع التجارة العالمية<sup>(1)</sup>

الترتيب العالمي	الدولة
14	سنغافورة
20	الإمارات
22	السعودية
38	قطر
48	الكويت

\* القائمة صنفت ضمن أعلى 50 دولة في العالم وفق إحصاءات منظمة التجارة العالمية.

## 6. الترتيب العالمي لبعض دول مجلس التعاون وجمهورية سنغافورة كأكثر المصدرين في التجارة السلعية العالمية:<sup>(2)</sup>



\* الترتيب العالمي صنفت ضمن أعلى 10 دول في العالم وفق إحصاءات منظمة التجارة العالمية.

## 7. الترتيب العالمي في تمكين التجارة العالمية<sup>(2)</sup>



من أصل 136 دولة في العالم

المصدر:

1. تقرير إحصائيات التجارة الدولية 2016 م، منظمة التجارة العالمية: [https://www.wto.org/english/res\\_e/statis\\_e/statis\\_e.htm](https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/statis_e.htm)  
2. تقرير تمكين التجارة العالمية 2016 م، المنتدى الاقتصادي العالمي: <http://reports.weforum.org/global-enabling-trade-report-2016>

## القسم الثاني: العلاقات الاقتصادية التجارية الخليجية السنغافورية<sup>(١)</sup>

وقعت اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون وجمهورية سنغافورة في الدوحة - قطر، وهي أساس لتقوية الروابط بين دول مجلس التعاون وجمهورية سنغافورة، لاسيما وأنها اتفاقية التجارة الحرة الأولى التي توقع من قبل دول مجلس التعاون.

2008م

أعطت الاتفاقية دول مجلس التعاون خاصية دخول أسواق سنغافورة دون أي رسوم جمركية، فيما أعطت الاتفاقية 99.0% من الصادرات السنغافورية دخول أسواق دول مجلس التعاون دون أي رسوم جمركية، أما النسبة المتبقية فسوف تبقى نسبة الرسوم الجمركية الأصلية المطبقة عليها لمدة خمس سنوات، وبعدها تدخل بدون رسوم جمركية بإستثناء عدد من السلع التي لن يكون عليها أي تخفيض أو إلغاء للرسوم الجمركية تحت هذه الاتفاقية. وأهم القطاعات الصناعية في دول مجلس التعاون التي تستفيد من هذه الاتفاقية تتضمن البتروكيماويات، المجوهرات، المكائن، الحديد والألمنيوم.

تجارة  
السلع

تعتبر السلع ذات المنشأ وفقاً للاتفاقية مؤهلة للمعاملة التفضيلية إذا كانت منتجة بالكامل أو متحصل عليها بالكامل لدى أي طرف مصدر للسلعة في الاتفاقية، أو أن السلعة قد جرى عليها تصنيع أو عمل كافي وقد عرف في الاتفاقية على أنه:

قواعد  
المنشأ

أ- يحقق قاعدة المنشأ المحددة للمنتجات.

ب- يحقق قيمة مضافة لا تقل نسبتها عن 35.0% وفقاً لقاعدة السعر باب المصنع.

تم بناء الالتزامات المحددة في قطاع الخدمات لأطراف الاتفاقية على الالتزامات المحددة التي تعهدت بها الأطراف في الإطار المتعدد الأطراف تحت اتفاقية تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية، وقد تعهدت كلاً من سنغافورة ودول مجلس التعاون تحرير التجارة في قطاعات الخدمات بما يزيد على التزاماتها المحددة في إطار منظمة التجارة العالمية. وحصلت دول مجلس التعاون على ميزات وأفضليات في القطاعات الخدمية التالية: خدمات الأعمال بما فيها الخدمات المهنية، الحاسوب وسائل الاتصال وخدمات التوزيع والتعليم والبيئية والمالية والسياحة والصحة والرياضية والنقل وغيرها.

تجارة  
الخدمات



# القسم الثالث: ملامح التجارة الخارجية بين مجلس التعاون

## وجمهورية سنغافورة

### 1. الميزان وحجم التبادل التجاري

على مستوى الأهمية النسبية للتبادل التجاري المشترك: تشير الإحصاءات الرسمية إلى انخفاض الأهمية النسبية لحجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع جمهورية سنغافورة في العام 2015م مقارنة مع العام 2014م، حيث شكلت التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون مع جمهورية سنغافورة ما نسبته 2.8% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمجلس التعاون في الأسواق العالمية في العام 2015م، مقابل ما نسبته 3.4% في العام 2014م.

على مستوى قيم التبادل التجاري: بلغت قيمة التبادل التجاري السلعي لدول المجلس مع جمهورية سنغافورة نحو 28.4 مليار دولار أمريكي، مسجلة تراجعاً بنسبة تصل 37.2% في نهاية العام 2015م مقارنة بمستوى التبادل التجاري السلعي في العام 2014م. وتجدر الإشارة أن مستوى التراجع خلال عامي 2014 و2015م يرتبط بتراجع مستوى أسعار النفط خلال العامين السابقين إلى حد كبير.

على مستوى الميزان التجاري بين الطرفين: في عامي 2014 و2015م استمر الفائض في الميزان التجاري لدول مجلس التعاون مع جمهورية سنغافورة لصالح دول مجلس التعاون، حيث بلغت قيمة الفائض في الميزان التجاري نحو 21.2 مليار دولار أمريكي في العام 2015م مقارنة بـ 36.9 مليار دولار أمريكي في العام 2014م وبنسبة انخفاض قدرها 42.5% مقارنة بعام 2014م.

### 2. مؤشرات الانفتاح التجاري

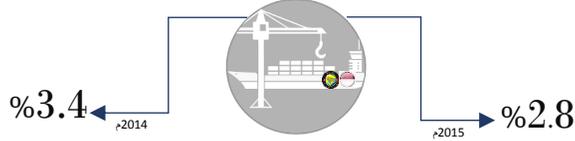
بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة نحو 24.8 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2015م مقارنة بقيمة 41.0 مليار دولار أمريكي نهاية عام 2014م، أي بنسبة تراجع 39.6%، وشكلت إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة ما نسبته 4.5% من إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون للأسواق العالمية لعام 2015م.

كما بلغت قيمة الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من جمهورية سنغافورة في العام 2015م ما قيمته 3.6 مليار دولار أمريكي مقابل 4.2 مليار دولار أمريكي في العام 2014م، مسجلة انخفاضاً يصل إلى ما نسبته 13.8% مقارنة مع العام 2014م، وشكلت الواردات السلعية لدول المجلس من جمهورية سنغافورة ما نسبته 0.8% من إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية لعام 2015م.

ساهم مستوى التراجع الكبير في إجمالي قيمة الصادرات والواردات السلعية نهاية العام 2015م في انخفاض فائض الميزان التجاري لدول مجلس التعاون مع جمهورية سنغافورة.

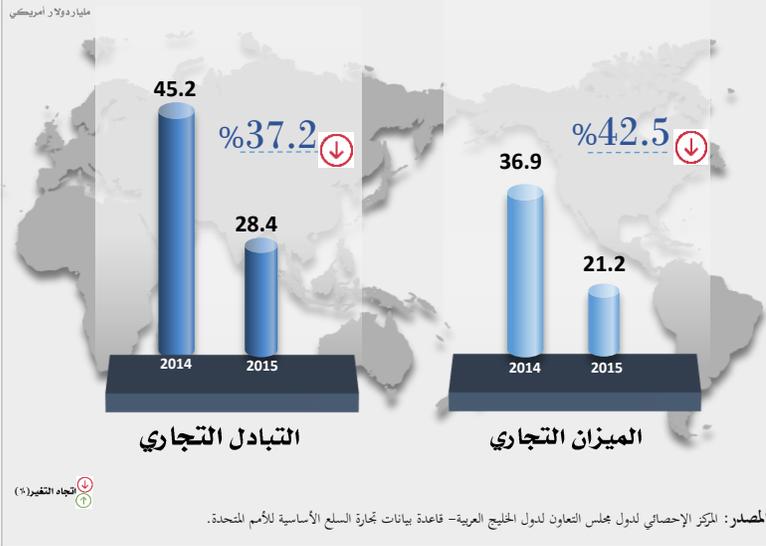
شكل 1: الأهمية النسبية (%) لحجم التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون وجمهورية سنغافورة

من إجمالي التبادل التجاري الخليجي في الأسواق العالمية بين عامي 2014-2015م



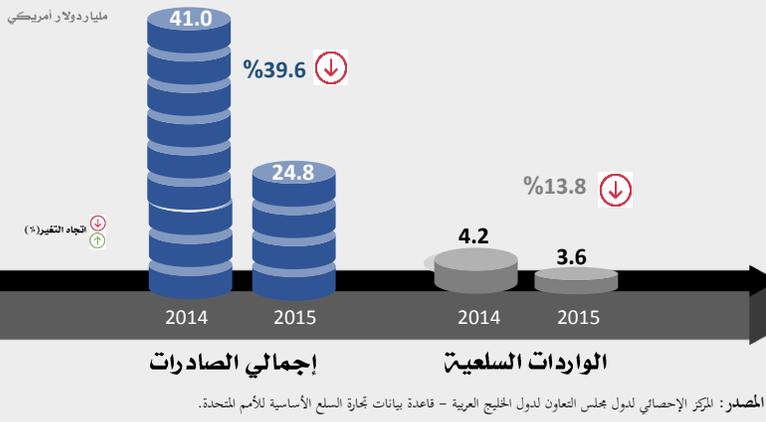
المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة.

شكل 2: تطور قيمة الميزان وحجم التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون وجمهورية سنغافورة بين عامي 2014 و2015م



المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة.

شكل 3: إجمالي الصادرات السلعية والواردات السلعية لمجلس التعاون وجمهورية سنغافورة بين عامي 2014 و2015م

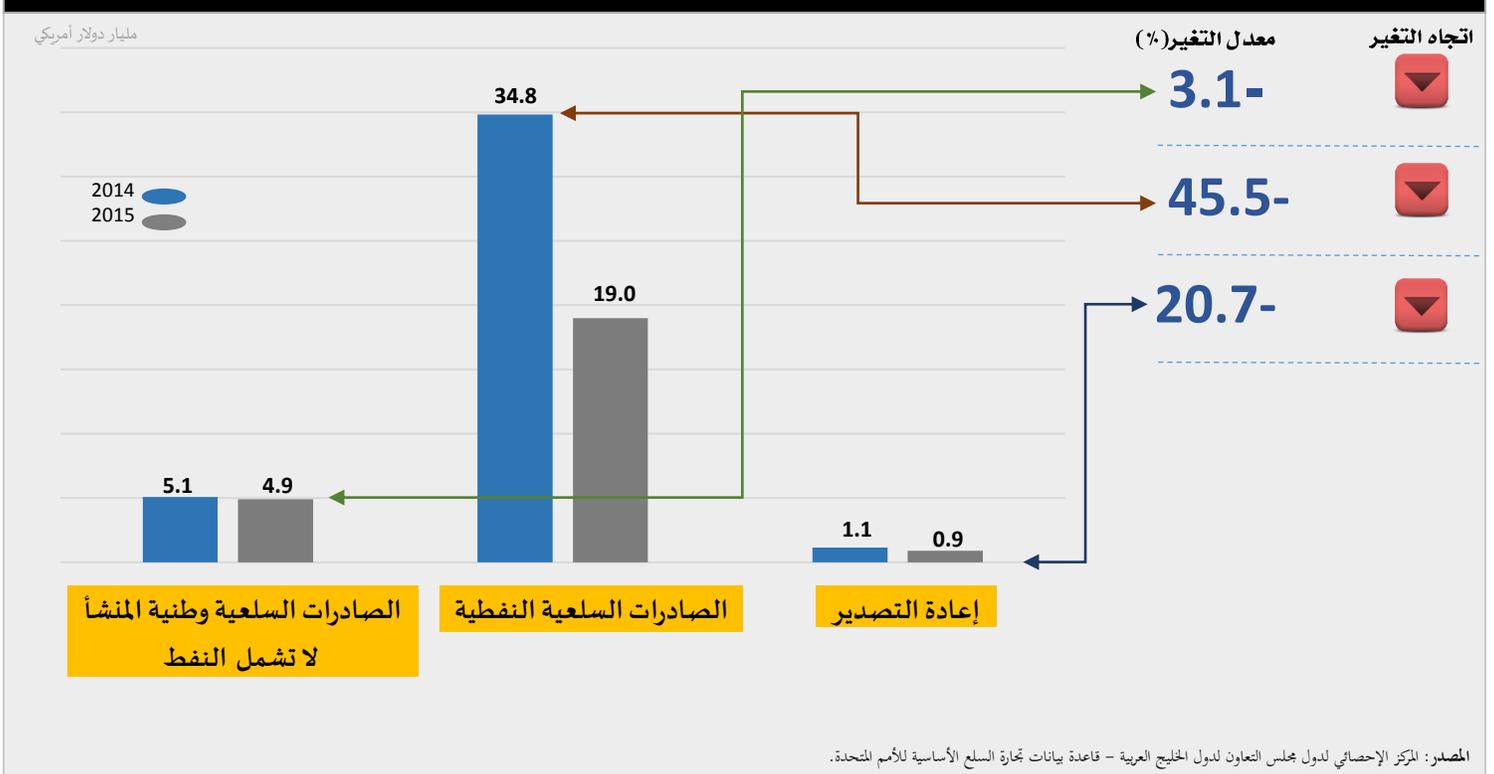


المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة.

ترتيب جمهورية سنغافورة كشريك تجاري من بين أعلى وأهم الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول مجلس التعاون في العام 2015م.



شكل 4: إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة بين عامي 2014 و2015م



شكل 5: الأهمية النسبية (%) لمكونات الهيكل النوعي لإجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة، 2015م



**انخفضت الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون النفطية إلى جمهورية سنغافورة بشكل ملحوظ خلال العام 2015م بنسبة 45.5% مقارنة مع العام 2014م.**



- بلغت قيمة الصادرات السلعية النفطية الوطنية إلى جمهورية سنغافورة من دول مجلس التعاون ما يقارب 19.0 مليار دولار أمريكي في العام 2015م، بإنخفاض بما نسبته 45.5% مقارنة مع العام 2014م.
- ومن جانب آخر بلغت نسبة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية من مجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة ما يقارب 4.9 مليار دولار أمريكي في العام 2015م، مقارنةً بـ 5.1 مليار دولار أمريكي لعام 2014م، مسجلةً انخفاضًا وصل إلى 3.1%.
- بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها من دول مجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة نحو 0.9 مليار دولار أمريكي في العام 2015م، مقارنةً بـ 1.1 مليار دولار أمريكي لعام 2014م، وهذه القيمة تكون قيمة السلع المعاد تصديرها قد انخفضت بنسبة مقدارها 20.7%.

شكل 6: الأهمية النسبية (%) لإجمالي الصادرات والواردات السلعية لدول مجلس التعاون مع جمهورية سنغافورة، 2015م



نسبة إجمالي صادرات دول مجلس التعاون إلى سنغافورة تأتي من أربعة دول: قطر - الكويت - البحرين - عمان.

30.2%

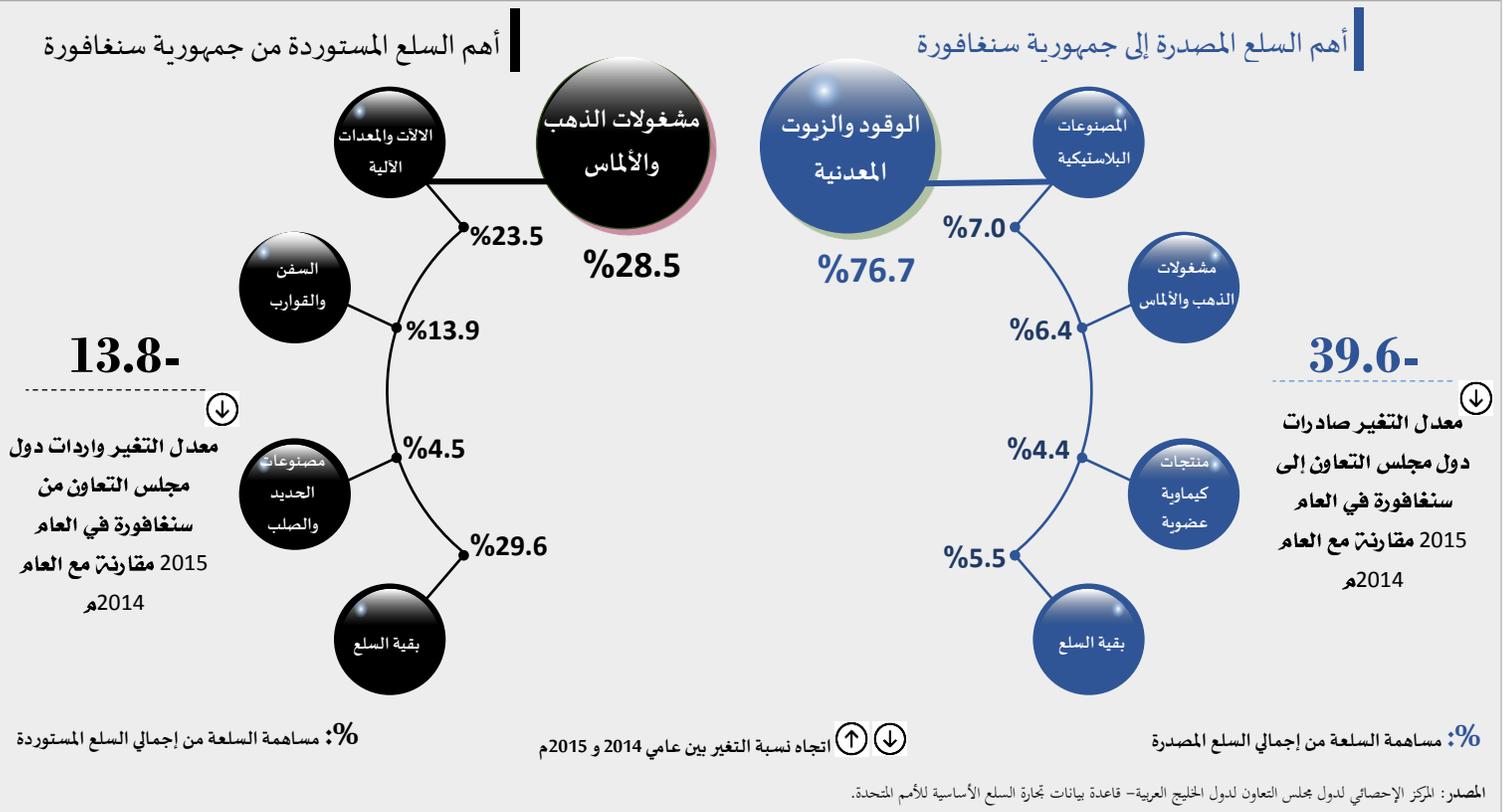
نسبة الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من سنغافورة تذهب إلى الإمارات والسعودية.

84.2%

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة.

#### 4. الهيكل السلعي للصادرات والواردات السلعية

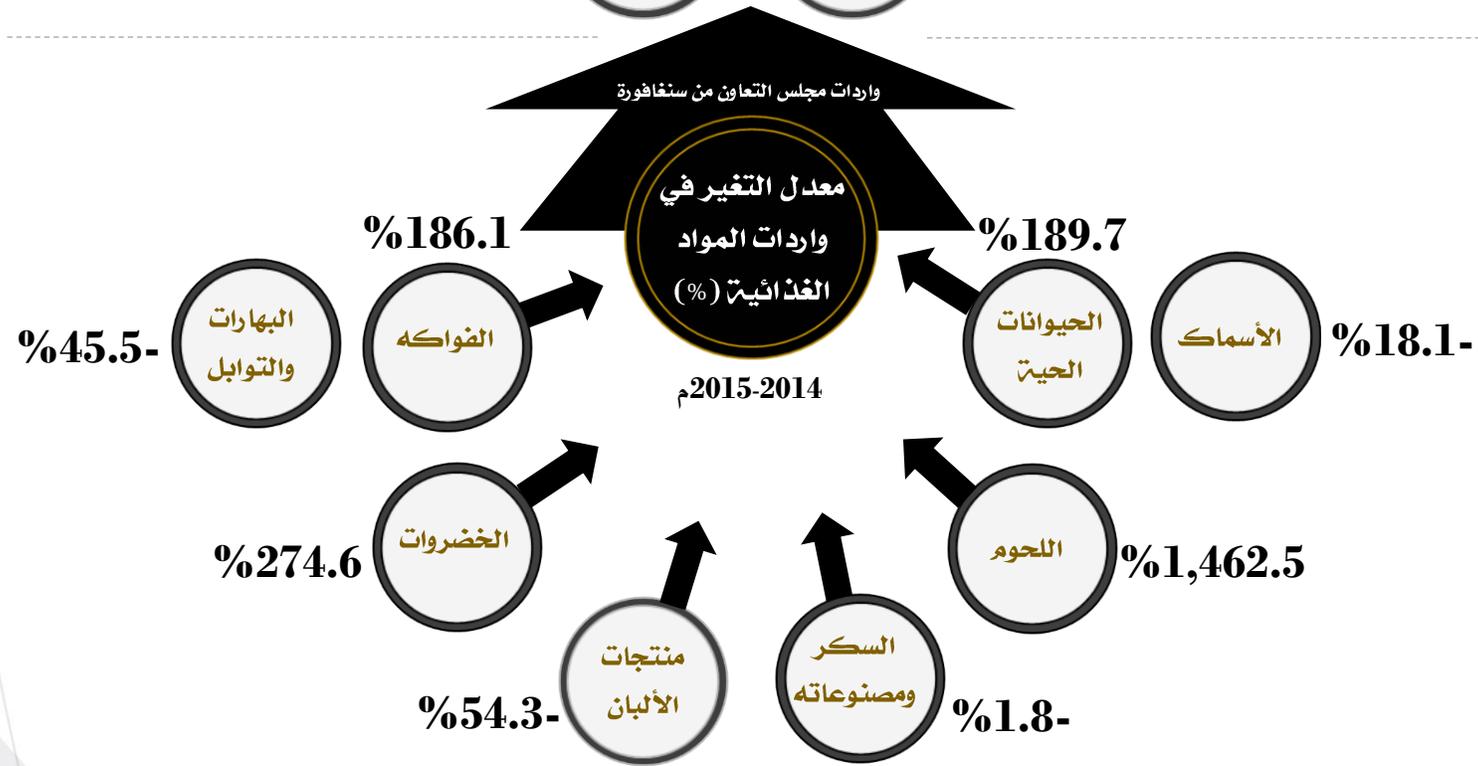
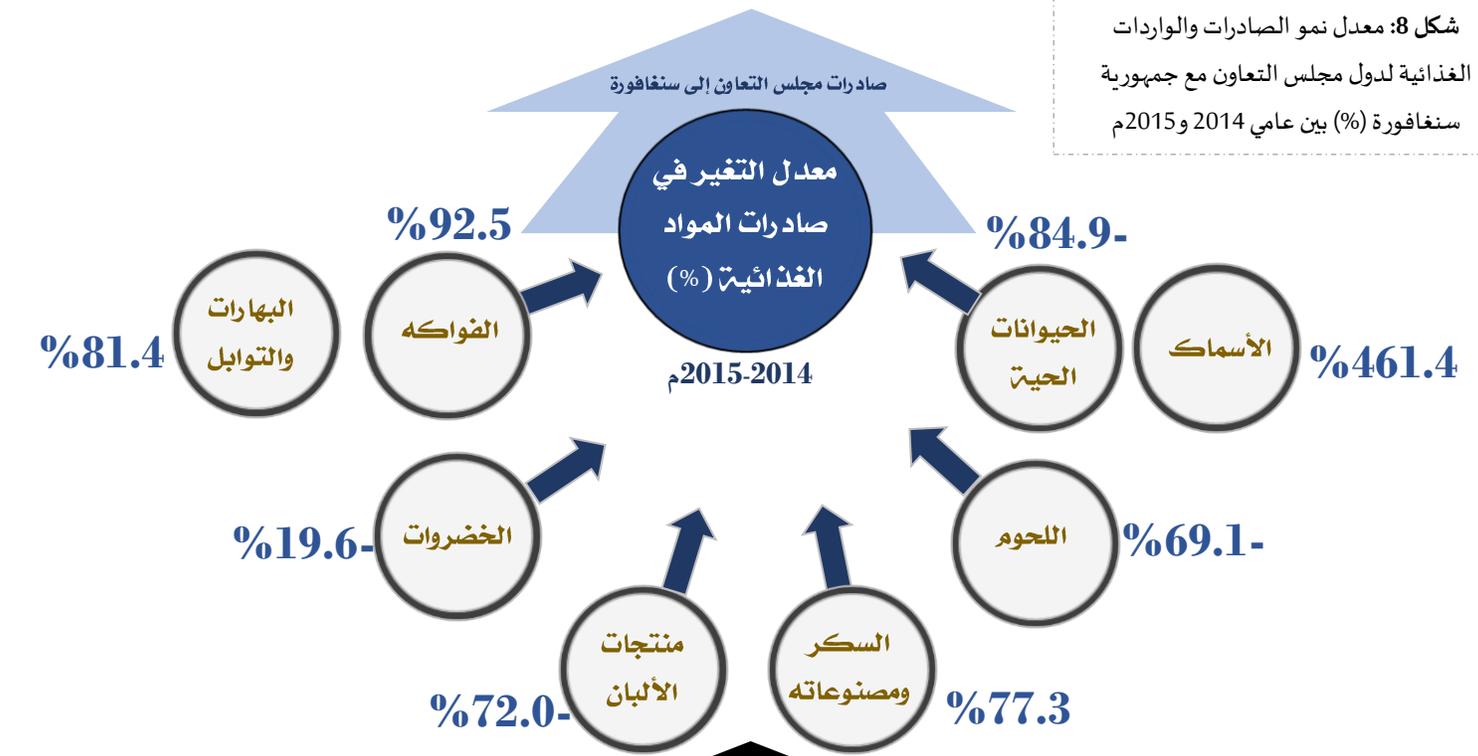
شكل 7: التركيب السلعي لدول مجلس التعاون مع جمهورية سنغافورة، 2015م



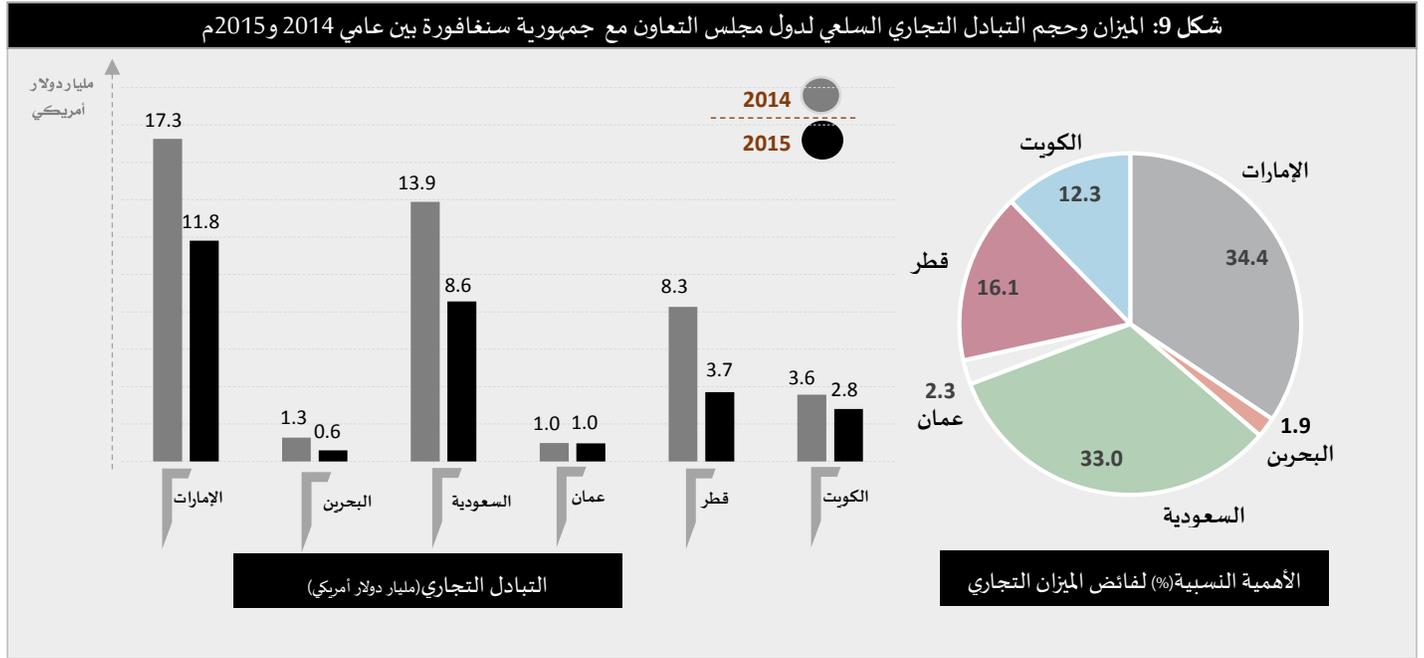
➤ تركز 76.7% من الإجمالي العام للمصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة في العام 2015م في الوقود والزيوت المعدنية، وبما قيمته 19.0 مليار دولار أمريكي من أصل 24.8 مليار دولار أمريكي لإجمالي المصادرات لدول المجلس إلى جمهورية سنغافورة.

➤ (أكثر من ربع) الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من جمهورية سنغافورة في العام 2015م تمثلت في مشغولات الذهب والألماس، وأعلى من ثلث الواردات السلعية تمركزت في مجموعتي الآلات والمعدات الآلية والسفن والقوارب.

شكل 8: معدل نمو الصادرات والواردات الغذائية لدول مجلس التعاون مع جمهورية سنغافورة (%) بين عامي 2014 و2015م



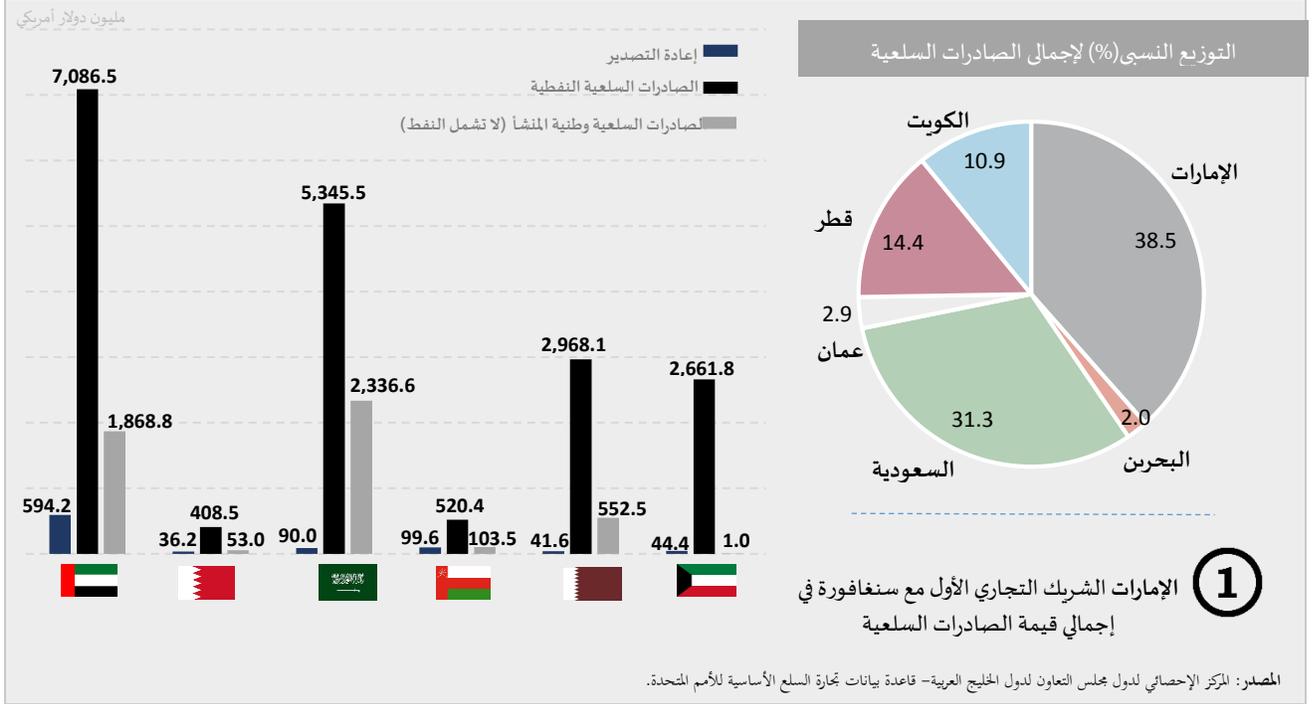
المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.



### الأهمية النسبية للتبادل التجاري حسب الدول الأعضاء في مجلس التعاون؛

- سجلت جميع دول مجلس التعاون في الميزان التجاري فائضًا تجاريًا مع جمهورية سنغافورة في العام 2015م، وتجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة سجلت أعلى فائض تجاري مع جمهورية سنغافورة بلغ 7.3 مليار دولار أمريكي ونسبة 34.4% من إجمالي الفائض التجاري لدول مجلس التعاون مع جمهورية سنغافورة، في المقابل شهدت مملكة البحرين أقل فائض بنحو 0.4 مليار دولار أمريكي في العام 2015م ونسبة 1.9%.
- جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الأولى كأهم شريك تجاري من دول مجلس التعاون بالنسبة لمؤشر حجم التبادل التجاري السلعي مع جمهورية سنغافورة في العام 2015م، بقيمة 11.8 مليار دولار أمريكي، ونسبة 41.5% من إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع جمهورية سنغافورة.
- 5.5% نسبة حجم التبادل التجاري السلعي لسلطنة عمان ومملكة البحرين مع جمهورية سنغافورة من إجمالي التبادل التجاري الخليجي مع جمهورية سنغافورة في العام 2015م.

شكل 10: قيمة إجمالي الصادرات السلعية بين دول مجلس التعاون وجمهورية سنغافورة، 2015م



➤ سجلت قيمة صادرات دولة قطر ودولة الكويت من النفط إلى جمهورية سنغافورة نحو 5.6 مليار دولار أمريكي أي ما تعادل تقريباً قيمة الصادرات النفطية للمملكة العربية السعودية إلى جمهورية سنغافورة في العام 2015م.

➤ 65.5% نسبة الصادرات السلعية النفطية من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى جمهورية سنغافورة من إجمالي الصادرات السلعية النفطية لدول مجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة في العام 2015م.

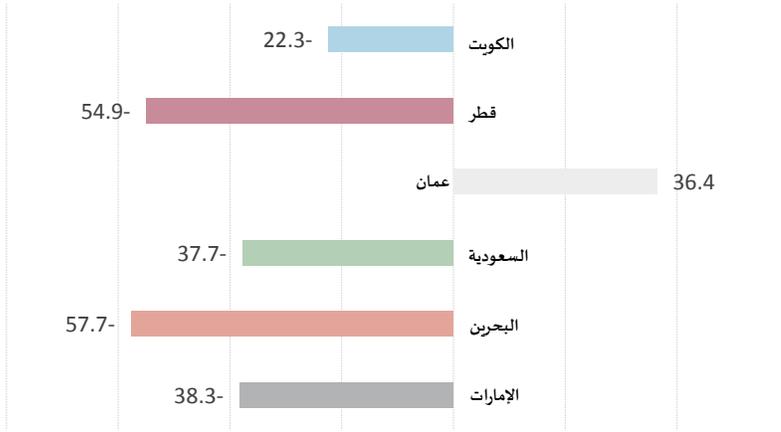


يُظهر القياس الكمي للهيكل النوعي في إجمالي صادرات دول مجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة بأن صادرات دول مجلس التعاون تتسم **بسيادة النفط** على مجمل صادراتها إلى جمهورية سنغافورة خلال العام 2015م.

➤ تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة الشريك التجاري الأكبر والأهم لجمهورية سنغافورة من بين دول مجلس التعاون، حيث بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية الإماراتية إلى جمهورية سنغافورة نحو 9.5 مليار دولار أمريكي في العام 2015م، لتستحوذ على ما نسبته 38.5% من إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة في العام 2015م. بالإضافة إلى ذلك، سجلت الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية الإماراتية ما نسبته 38.0% من إجمالي الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية لدول مجلس التعاون مع جمهورية سنغافورة في العام 2015م.

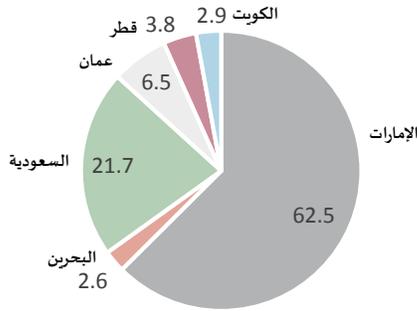
➤ احتلت المملكة العربية السعودية المركز الأول في مؤشر الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية لدول مجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة بحصة تصل قرابة النصف، حيث شكلت ما نسبته 47.5% من قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية لدول مجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة في العام 2015م.

شكل 11: معدل التغير (%) لإجمالي الصادرات السلعية من دول مجلس التعاون إلى جمهورية سنغافورة بين عامي 2014 و 2015م



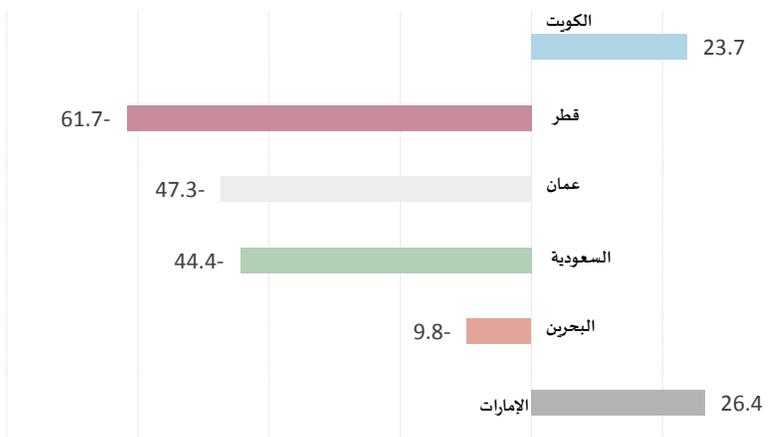
المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة.

شكل 12: التوزيع النسبي (%) للواردات السلعية لدول مجلس التعاون من جمهورية سنغافورة، 2015م



المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

شكل 13: معدل التغير (%) للواردات السلعية لدول مجلس التعاون من جمهورية سنغافورة بين عامي 2014 و 2015م



المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفيما يتعلق بأداء التجارة الخارجية السلعية لكل دولة من دول مجلس التعاون مع جمهورية سنغافورة في العام 2015م مقارنة بالعام 2014م، سجلت معظم دول المجلس تراجعاً في قيمة إجمالي الصادرات السلعية إلى جمهورية سنغافورة، حيث سجلت مملكة البحرين أعلى نسبة تراجع في إجمالي الصادرات السلعية بنسبة 57.7%، وسجلت دولة قطر تراجعاً بنسبة 54.9%، و 38.3% لدولة الإمارات العربية المتحدة، وسجلت المملكة العربية السعودية انخفاضاً بنسبة 37.7%، وفي دولة الكويت بنسبة 22.3%، بينما سجلت سلطنة عمان نموًا قدره 36.4% في إجمالي الصادرات السلعية إلى جمهورية سنغافورة.

وبالنسبة للواردات السلعية لدولة الإمارات العربية المتحدة من جمهورية سنغافورة من إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من جمهورية سنغافورة خلال العام 2015م.

وبالنسبة لإجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون مع جمهورية سنغافورة خلال عام 2015م مقارنة بالعام 2014م، فقد سجلت معظم دول مجلس التعاون انخفاضاً في قيمة الواردات السلعية من جمهورية سنغافورة، حيث سجلت دولة قطر أعلى نسبة تراجع في الواردات السلعية بلغت 61.7%، وسجلت سلطنة عمان تراجعاً بنسبة 47.3%، و 44.4% للمملكة العربية السعودية، وسجلت مملكة البحرين انخفاضاً بنسبة 9.8%، أما بالنسبة لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت فقد سجلت وارداتها السلعية زيادة بنسبة 26.4%، وبنسبة 23.7% على التوالي لكل منهما.